المصدر: الحياة
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥

سيادة القانون وتحديث الدولة العربية

مصطفى الفقي

استمعنا كثيراً وعبر سنوات طويلة لانتقادات لاذعة حول الأداء السياسي والاقتصادي لمعظم النظم العربية. وكنا نقرأ في الأدبيات الغربية من يصفون تلك الأنظمة بأنها حولت الدول إلى ما يشبه القبائل التي ترفع علما وتغني نشيدا، ولكنها تعيش في عزلة تامة عن روح العصر وحركة المجتمع الدولي بكامله. وظل البعض يردد أن النظم العربية لا تحترم القانون ولا تصون الحريات ولا ترعى حقوق الإنسان، وقد يكون ذلك في مجمله صحيحا مع استثناءات محدودة. ولكن بدأ كثيرون الآن خارج العالم العربي وداخله يقولون «رب ضارة نافعة»، فالعرب الذين أضيروا من أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 ونتائجها الضخمة قد يكونون هم المستفيدون على المدى الطويل من المناخ الدولي الجديد الذي وفرته تلك الأحداث والروح المختلفة الـ تي جاءت بها، إذ استيقظ الجميع أخيراً بحثا عن حقوقهم، وبدأ الكل يتحدث عما يتطلع إليه، ودخلت المنطقة بالكامل في حال نفسية جديدة تستيقظ فيها الضمائر النائمة وتندفع الأفكار الخامدة وتتحرك النظم الراكدة.

جالت كل هذه التصورات بذهني وأنا أتابع أخبار توقيف عدد من ر موز القـ يادات الأمنية اللبنانية في إطار التحقيق في جريمة اغتيال رئيس الوزراء الراحل الشـ يخ رفيق الحريري. وبالمناسبة، فأنا لا استبق نتائج التحقيق وأؤمن بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، لكنني في الوقت نفسه أعتبر أن مثل هذا القرار ما كان ليصدر قبل سنوات مضت، وما أدى إليه هو ذلك التغير في المناخ السياسي والاجتماعي في المنطقة العربية والذي أرجو ألا تفلت فيه جريمة بغير ع قاب وأن ينتهي ع صر «البلطجة» السياسية ويسود القانون الذي يلتزم به الجميع وتحترمه القوى كا فة بغير استثناء. ولعلي أضع هنا بعض الملاحظات المكملة للفكرة التي نريد طرحها في هذا السياق:

– أولاً: إن التعريف الدقيق للدولة الديموقراطية هو أنها دولة القانون State of Law ، لذلك فإن انهيار القاعدة القانونية في أي مجتمع هو أ مر كف يل بالقـ ضاء عليه. ونحن ننظر إلى ازدواج المعايير أمام القاعدة القانونية المجردة ن ظرة قلق حقيقي واستياء كامل لأنه عطل مسيرتنا ونال من صدقية وجودنا، ووضعنا دائماً في موضع أقل بكثير مما نستحق.

– ثانياً: إن عدد الجرائم الغامضة والاغتيالات المتكررة في عالمنا العربي أصبح أمراً لا يمكن قبوله أو السكوت عنه، فظاهرة التصفية الجسدية تعبر عن نوع من إرهاب الدولة أو إرهاب الجماعة، وهو ما ينشر الاستبداد ويقهر القانون ويعطي انطباعاً بالهمجية والمضي وراء شريعة الغاب.

– ثالثاً: شهدت المنطقة العربية أحداثاً دامية، وبقي الفاعل مجـ هولاً من دون أن تطوله يد العدالة أو كلمة القانون، فضاعت الحقوق وغابت الحريات وانطفأت شموع الأمل في مستقبل أفضل، وظلت رؤوس كثيرة فوق القانون وأفلتت شخصيات كبيرة من العدالة، وهو أمر يؤكد وجود الفساد السياسي وشيوع التخلف الاجتماعي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

– رابعاً: إن النقلة الحقيقية للمجتمعات العربية لن تتحقق بغير سيادة القانون وذيوع الثقة بين الأطراف، مهما علت أقدار بعضهم أو تضاءل نفوذ بعضهم الآخر، فقد حن رأينا كثيراً أن المعتدي يتمتع بكل ما يريد والمجني عليه تضيع حقوقه وتنتهك حرماته.

– خامساً: إن تدخل الأجهزة الأمنية، في عدد من دول المنطقة، في حياة الناس وكشف أسرارهم واقتحام خصوصياتهم كان ولا يزال أمراً مستهجناً لا يليق استمراره ولا يجب الاعتراف به. ومع تسليمنا بشيوع هذا النمط في عصرنا بسبب التقدم التكنولوجي، إلا أن النتيجة تكون كارثية لأنها تأتي خصماً من الحريات وتشويهاً لصورة المجتمعات وتهديداً للمستقبل برمته.

... هذه ملاحظات أردنا منها التذكير بالمعاناة التي عرفتها دول شرق أوسطية، خصوصاً في المشرق العربي حيث كانت الحرب الأهلية اللبنانية نموذجاً صارخاً للافتئات على كرامة الإنسان وحريته. ولا عجب، فنحن أمة مارس بعض شعوبها أسلوب القتل على الهوية وتحركت الميليشيات تقطف الأرواح وتفلت بغير عقاب في الغالب. ولعل النموذج اللبناني مرة أخرى، خصوصاً في سنوات الحرب الأهلية، يجسد قمة الدراما العربية، فما أكثر ما فقد لبنان من شخصيات بارزة وساسة مرموقين. وعلى رغم أن الحرب الأهلية وضعت أوزارها، فإن لبنان لا يزال يعاني، خصوصاً في الأشهر الأخيرة، من تفجيرات غامضة أطاحت بعدد من رموزه السياسية والفكرية والإعلامية. وأنا أظن – وقد أكون مخطئاً – أن جزءاً كبيراً من مشكلات لبنان ينبع من داخله وليس بالضرورة وافداً عليه من الخارج. فالدولة السورية في عهدها الحالي تستهجن علناً هذا النوع من الجرائم. ولا أرى لسورية مصلحة في القيام بها في ظل الظروف الدولية والإقليمية المحتقنة حالياً، لذلك رحبت دمشق أخيراً باستقبال لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري، وعبرت منذ البداية عن شجبها لهذا الأسلوب. ولكن يبدو أنه لا يزال هناك في لبنان من لم يستوعب التغييرات التي طرأت على العقلية السياسية والمناخ العام في المنطقة.

ولا يقف الأمر عند لبنان، فالدول العربية الأخرى وفي مقدمها مصر، الأكثر سكاناً والأشد تأثيراً، تتجه إلى تحديث الدولة والمجتمع من خلال تعزيز سيادة القانون واستعادة هيبة الدولة ومقاومة الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالوسائل كافة. وقد تنجح في ذلك أو قد يكون التوقيت متأخراً، إلا أنه لا بد في النهاية من الدخول إلى عصر جديد وولوج مرحلة مختلفة. فعندما تطاول سطوة القانون كل الرؤوس وتحترم حقوق الإنسان، فإننا نكون أمام تحول جذري حقيقي وليس مجرد ديكور سياسي مرحلي. لذلك يكون من المناسب أن أتقدم هنا بعدد من المبادرات المطلوبة لعلاج أوضاعنا الراهنة وإصلاح ظروفنا القائمة:

1– ضرورة طرح مفهوم جديد للسلطة في بلادنا، بحيث يدرك أصحابها أنهم جزء من الشعب لهم دور مخصص وليسوا أصحاب دور مميز، فالقانون أعمى، أو هكذا يجب أن يكون، لا يرى النفوذ ولا يتأثر بالشخصيات ولا يمكن أن نتعامل بجدية مع العصر الذي نعيش فيه إذا ظلت السلطة تحلق في السماوات وتنظر في استعلاء إلى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أهل الأرض.

2- إن الثروة يجب ألا تكون أبداً ذريعة لسحق الناس أو التحكم في مصائرهم، فرأس المال الحقيقي هو ذلك الذي يتفاعل مع المجتمع ويتأثر بمشكلاته ويدرك أبعاد وظيفته الاجتماعية ويتحرك في إطار القانون.

3- إن الحرية مطلب تاريخي لا يجادل فيه أحد ولا يتنازل عنه إنسان. وكلما زادت مساحة الحرية، تقلصت أسباب الفوضى وعوامل التخلف وأطل التحديث على المجتمعات بشكل يرضي المستقبل ويمهد له.

... إننا باختصار نطالب بإعادة النظر في علاقة الفرد بالدولة. ونتطلع إلى يوم يتوقف فيه القهر السياسي والقمع الجماعي وتجريف ذاكرة الأمة من كل إيجابياتها، يوم يسود فيه القانون وترسخ الحريات وتزدهر الديموقراطيات ولا تكون فيه قوة قادرة على التلاعب بمقدرات الآخرين أو العبث بهم، لأن الدولة العصرية لا بد أن تعتمد على درجة عالية من الشفافية السياسية والبعد من تصفية الحسابات في الظلام، وأن يكون القانون هو المرجعية الحاكمة التي لا تتأثر بالضغوط ولا تخضع للأهواء.

أقول ذلك وفي ذهني كم الجرائم السياسية التي ارتكبتها نظم ضد أفراد من دون مراعاة للأجواء السياسية المطلوبة أو مساحة الحرية المتاحة. وأظن أن توقيف عدد من كبار المسؤولين الأمنيين في لبنان - وقد يكونون أبرياء - هو مؤشر جديد على أن قامة القانون لن تعلو عليها قامة أخرى، وأن الحقيقة لا يمكن أن تطمس، وأن أرواح الناس ليست رخيصة. ومهما كانت الخلافات السياسية والصراعات الحزبية، فساحة العمل السياسي هي الميدان الوحيد للمواجهة، ولا يجب أن يكون هناك ميدان آخر ينافسها أو يعتدي عليها.

إننا نتطلع إلى يوم تختفي فيه الرؤوس التي تعمل في الظلام، ولا يوجد فيه مكان للتآمر الخفي، ونتمتع في ظله جميعاً بمجتمع آمن تسود فيه الحريات ويأمن كل صاحب رأي على حياته، حتى نكون بحق أمة لها وجودها الفاعل ودورها الإقليمي والدولي ونستطيع أن نفاخر أمام الشعوب الأخرى بأننا أمة عربية عصرية تأخذ بأسباب الرقي وعوامل النهضة. في هذه الحال، نكون قدمنا الاستحقاق المطلوب للدخول من بوابة عصر جديد يقف في وجه الإرهاب ويدافع عن القانون ويحمي حقوق الإنسان.

هذا هو الوقت الأنسب لكي نقول فيه جميعاً هذه المقولات ونتبنى الأفكار التي تؤدي إليها المبادرات الداعمة لها، فالركود الذي عاشت فيه الأمة يجب أن يزول. ولن يتحقق ذلك إلا بحيوية النظم الحاكمة وقدرتها على تحديد مسيرتها والاحتكام إلى قانون يسود فوق الجميع لا تتدخل في تطبيقه سلطة ولا تؤثر فيه ثروة. وأظن أن هذه فرصة تاريخية أمامنا نستطيع فيها أن نخرج من عباءة الماضي ونعيد النظر في الحاضر ونتهيأ للمستقبل، فمرحبا بالعدل الحازم والقانون الصارم والحق الذي لا يضيع.

كاتب مصري.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية